

إذ أن المرتبات تمنح أهمية القضايا التي تتمحور حولها المدا ولا تبيننا الموظفين و أصحاب العمل، وأن معظم الخلافات التي تحدث في الفئة العاملة سببها السعي لرفع مستوى الراتب الذي يعد مصدر عيش للعامل. كما تُعد الأجور وسيلة من الوسائل القوية المؤثرة على أداء الفرد، وهذا ما دفع البعض لتسمية الاقتصاد الحديث باقتصاد الرواتب، يسهم في تكوين طبقة عاملة نشطة ومثمرة، وكعامل استقرار مجتمعي يحفز الطاقات البشرية على تطوير وتحسين المخرجات والارتقاء بها لتصبح بذلك أهدأ ما دياً تعتمد عليه الدولة في تسيير الحراك الاقتصادي، فإن كفاءة كل هيئة في إتمام واجباتها وبلوغها أهدافها يتوقف على كفاءة عمل موظفيها ومدبراعتهم، والتفتت سبباً لاهتمام بالجانب البشري من خلال إدارتها للعمل على تشجيع هؤلاء العمال عن طريق تقدير الأجر الذي يُعتبر من أهم المكتسبات التي يمكن للمقاوالات التويعيل عليها في أداء العاملين بها وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية.